الأمم المتحدة CEDAW

Distr.
LIMITED

CEDAW/C/1995/L.1/Add.12
1 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الرابعة عشرة
١٦ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة عشرة

مشروع التقرير

المقررة: السيدة هانا بياتي شوب - شيلنغ

إضافة

خامسا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

٣ - التقارير المقدمة على أساس استثنائي

١ - نظرت اللجنة في تقرير مقدم، على أساس استثنائي، من خلال عرض لتقرير أجرته اللجنة المعنية، وتلا ذلك طرح الخبراء للأسئلة وتقديم الدولة للأجوبة.

٢ - وذكرت رئيسة اللجنة، في ملاحظاتها الاستهلالية، أنه كان مما قررته اللجنة في دورتها الثانية عشرة، المعقودة في عام ١٩٩٣، أن تطلب، بناء على المادة ١٨ من الاتفاقية، من كل من الدول المشمولة بإقليم يوغوسلافيا السابقة، أن تقدم تقريرا أو تقارير على أساس استثنائي، وأن تنظر في هذا التقرير أو هذه التقارير في دورتها التالية. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت اللجنة في المحضر التزامها بالنظر في انتهاكات الحقوق الخطيرة المماثلة لما تعانيه النساء في أي جزء من العالم[1].

٣ - كما أشارت إلى أن اللجنة، استنادا منها إلى الممارسة المتبعة ضمن الهيئات التعاهدية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان. وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء الأحداث الأخيرة والراهنة الواقعة في إقليم يوغوسلافيا السابقة والمؤثرة في حقوق الإنسان الخاصة بالنساء المحميات بموجب الاتفاقية، وقد لاحظت أن جميع النساء

020295 020295 95-03077

العائشات في إقليم يوغوسلافيا السابقة لهن الحق في الضمانات التي تنص عليها الاتفاقية، وقد وجدت أن الدول الجديدة الواقعة ضمن حدود يوغوسلافيا السابقة قد خلفت يوغوسلافيا السابقة في الالتزامات الواقعة عليها بموجب الاتفاقية، وإذ تتصرف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية، طلبت من بعض الدول الواقعة داخل إقليم يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وكرواتيا، أن تقدم تقارير، على أساس استثنائي، من ضمن الولاية التي حددتها اللجنة في دورتها الثانية عشرة. وقد تعذر على جمهورية كرواتيا تقديم تقريرها إلى اللجنة في دورتها الثالثة عشرة، واتفق على أن تقدم إليها تقريرها خلال دورتها الرابعة عشرة.

كرواتيا

٤ - نظرت اللجنة في تقرير كرواتيا الذي كان قد طلب على أساس استثنائي خلال الدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وذلك في جلستها ٢٧٩ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (انظر CEDAW/C/CRO/SP.1).

٥ - وأدلت ممثلة كرواتيا ببيان أحاطت فيه اللجنة علما بمسألة حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في بلدها، وبالكيفية التي أثرت فيها الحرب في المرأة. وأكدت أن قدرة المرأة على ممارسة حقوقها الإنسانية والمشاركة في جميع مستويات صنع القرارات في بلدها، ينبغي أن ينظر فيها على ضوء حالة الحرب المعقدة التي تؤثر تأثيرات مختلفة في أجزاء كرواتيا المختلفة. وأوقفت الممثلة أعضاء اللجنة، في الجزء الأول من العرض الذي قدمته، على التشريع الكرواتي الذي يتعلق بأدوار المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأوضحت أن القانون الكرواتي يتوافق تماما مع أحكام الاتفاقية، وبينت مختلف القوانين والتدابير السارية في كرواتيا والضامنة لتساوي الحقوق الإنسانية الخاصة بالرجل والمرأة، على نحو ما تقضي به تلك الأحكام. وقالت إنه ليس في كرواتيا قوانين أو أنظمة تميز ضد المرأة. ووجهت الانتباه إلى ارتفاع معايير حماية المرأة في العمل، وفي فترة الإنجاب، وفي المجال الصحي إجمالا. لكنها أشارت إلى أنه، رغم وجود القوانين والتدابير التي تضمن المساواة لصالح المرأة في جميع ميادين الحياة في كرواتيا، لا تستفيد المرأة استفادة تامة من التشريع النافذ الآن، ولا سيما فيما يتصل بحقوقها الخاصة في المشاركة السياسية على قدم المساواة مع الرجل. وأشارت كذلك إلى أن الحرب الدائرة في بلدها تحول دون المرأة والاستفادة تماما من المناخ التشريعي التمكيني، وأن المرأة الكرواتية تعاني، نتيجة للحرب، سوء المعاملة، والتعذيب، والامتهان، والمعاملة المهينة، والاغتصاب.

٦ - وقالت الممثلة إن النساء يمثلن ٢٣ في المائة من جميع الجرحى و ٢٠ في المائة من القتلى المدنيين، وأن ١٢ في المائة من الجريحات يعانين التعوق والاعتلال الجسدي الخطير. وأضافت أن النساء يمثلن ٢٤ في المائة من الأشخاص المختفين قسرا أو المفقودين. واستطردت تقول إن الانتهاكات المقلقة التي ترتكب ضد حقوق المرأة، والتي تجعل فيها المرأة عنصرا (أداة) من عناصر التطهير العرقي، قد حصلت في أواخر عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢؛ فقد كانت النساء يؤسرن ويحتجزن في السجون، ويستفاد من أقوال بعض

من النساء الـ ٧٤٤ التي أفرج عنهن فيما بعد من المعسكرات الموجودة في صربيا أن الأحوال في هذه السجون كانت مريعة؛ كما أنهن يلقين معاملة سيئة، ويضربن في كثير من الأحيان. وأشارت الممثلة إلى أن أكثر من نصف المحتجزات هن دون الخامسة والأربعين من عمرهن. وذكرت أيضا أن الأطفال يحتجزون في السجون والمعسكرات مع النساء؛ وثمة أخبار تفيد بحصول اغتصابات جماعية للنساء؛ ويوحي نمط حدوث هذه الاغتصابات وتوقيتها، إيحاء قويا، بأنها تستخدم كطريقة للتطهير العرقي؛ وتحصل الاغتصابات في الأراضي الكرواتية المحتلة وفي معسكرات الاعتقال الواقعة في صربيا.

٧ - وواصلت كلامها قائلة إن مشكلة الأشخاص المختفين قسرا أو المفقودين تنطوي على فئتين من النساء الضحايا: المختفيات قسرا والمفقودات في حد ذاتهن، والنساء اللاتي يختفين قسرا أو يفقدن أعضاء من أسرهن؛ وكل هذا يثير مشاكل في منتهى التعقيد.

٨ - وتابعت تقول إن الحكومة الكرواتية تنظم تقديم المساعدة والدعم إلى ضحايا الحرب، وتبذل جهدا يستحق الثناء من أجل جمع المعلومات المتصلة بانتهاك حقوق المرأة، وذلك بتشجيع النساء على الادلاء بشهادات عن هذه الانتهاكات؛ وهذه الشهادات التي تقدمها النساء لا تشكل، فقط، مصدرا للمعلومات المتصلة بانتهاكات حقوق المرأة، بل انها أيضا شكل من أشكال الدعم النفسي والمعالجة النفسية اللذين تمس الحاجة إليهما لدى النساء اللواتي يقاسين الندبات الجسدية والعاطفية للاغتصاب. وأفادت أنه جرى جمع خمسمائة شهادة أدلت بها النساء اللواتي وقعن ضحايا لمختلف أشكال سوء المعاملة، وكانت نسبة ١٠ في المائة من هذه الحالات تتعلق بالاغتصاب. وذكرت أن ٦٠ في المائة من المغتصبات هن في الوقت ذاته ضحايا للتعذيب ولسوء المعاملة؛ لكن من المعتقد أن العدد الفعلي للمغتصبات هو أكبر بكثير من العدد الذي أفيد به؛ فلأسباب ثقافية ودينية وتاريخية، تمتنع النساء أحيانا عن الإفادة بالإساءة الجنسية، أو ينكرن وقوعها. وأفادت أنه ولد ٤ أطفال نتيجة للاغتصاب، وأن جميع الأطفال المشمولين بهذه الفئة ترعاهم أمهاتهم أو أسرهم، أو أسر تحضنهم، أو المؤسسات الحكومية المختصة.

٩ - ومضت تقول إن حكومة كرواتيا بذلت جهودا ضخمة لتقديم المساعدة إلى ٦٧١ ١٠٣ امرأة مشردة و ٠١٧ ١١١ امرأة لاجئة في إقليم كرواتيا بعد أن تعرضن لانتهاكات وقعت على حقوقهن الإنسانية وكان ضمنها الاغتصاب وسوء المعاملة؛ فقد أمنت لهن الضروريات الأساسية التي منها الغذاء، والرعاية الصحية، والالحاق بالمدارس؛ وفي بداية عام ١٩٩٣، وضعت الحكومة برنامجا شاملا لحماية ومساعدة ضحايا الحرب، يتكون من عشرة مشاريع كان بينها واحد يتناول تقديم الرعاية الخاصة بالطب النسائي للنساء اللواتي تعرضن للإساءة الجنسية؛ لكن الحكومة ليس بمقدورها تنفيذ هذا البرنامج بسبب الافتقار إلى الموارد المالية والنقص في دعم المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية.

ملاحظات عامة

١٠ - شكر أعضاء اللجنة ممثلة كرواتيا على تقديمها تقريرا كاملا وشاملا بالرغم من الظروف البالغة الصعوبة التي يجتازها بلدها. وأعرب أحد الأعضاء عن أسفه لكون الحكومة الكرواتية لم تستطع تقديم

التقرير في العام الماضي، وفقا لما كان مطلوبا. وأبدى الأعضاء ارتياحهم للجهود التي تبذلها هذه الحكومة من أجل أدراج أحكام الاتفاقية ضمن القوانين الكرواتية وضمان تساوي الرجل والمرأة في جميع ميادين الحياة. وأعربوا عن استيائهم للانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والحاصلة في سياق الحرب، وأبدوا قلقهم من الأثر الذي تخلفه هذه الانتهاكات في حياة النساء وفي صحتهن الجسدية والعقلية. وأثنوا على حكومة كرواتيا للجهود التي تبذلها من أجل تقديم المساعدة إلى النساء ضحايا الحرب.

١١ - وأعرب أعضاء اللجنة عن تضامنهم مع نساء كرواتيا، وعن أملهم أن يعثر قريبا على حل سلمي للحرب. وقالت إحدى العضوات إنه استنتجت من تقرير كرواتيا أنه لا يحصل أي اعتداء على النساء العائشات في كرواتيا، وإنها فهمت أيضا أن الأحداث الموصوفة في التقرير هي أحداث وقعت في الماضي وأثرت، بالدرجة الأولى، باللاجئات الوافدات من البوسنة والهرسك. واستفسرت، لذلك، عما إذا كان فهمها للحالة صحيحا وعما إذا كانت الأحداث المعروضة في التقرير لا تقع في الوقت الحاضر. واستعلمت أيضا عما إذا كانت النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب أثناء النزاع العسكري قد استطعن الحصول على خدمات الإجهاض والمعالجة النفسية والتبني، وعما إذا كان لهن الحق في تعويض نقدي. وردا على هذا التعليق، ذكرت ممثلة كرواتيا أن النساء اللواتي حملن نتيجة للاغتصاب يحق لهن الإجهاض؛ كما أن لهن الحق في تقرير الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بالأطفال الذين حملن بهم نتيجة للاغتصاب، أو عرضهم للتبني. وزادت على ذلك قولها إن نساء كرواتيا لا يزلن ضحايا لأعمال وحشية ارتكبت ضدهن في الأراضي التي احتلت مؤقتا؛ فخلال الفترة الممتدة من نيسان/ابريل ١٩٩٢ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أجلي قسرا عن الأراضي المحتلة ٤٦٨ ١٢ شخصا، ووضعوا مؤقتا تحت حماية الأمم المتحدة؛ وأحالت الممثلة أعضاء اللجنة إلى الجدول الذي قدم إليهن قبل الجلسة.

١٢ - وطلب أحد أعضاء اللجنة معلومات إضافية عن البرامج المذكور في التقديم الذي أجرته الممثلة بشأن تأمين المعالجة الخاصة بالطب النسائي لضحايا الاغتصاب. وطلب أعضاء آخرون معلومات إضافية عن عدم وجود تمويل لهذا البرنامج، لكي يتسنى لهم تقديم اقتراح بشأن هذه المسألة.

١٣ - وأرادت عضوة من الأعضاء معرفة ما إذا كانت حكومة كرواتيا قد نجحت في تقديم الأشخاص المسؤولين عن انتهاك حقوق الانسان للمرأة وعن جرائم الحرب الى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأرادت أيضا معرفة ما إذا كان الجيش الكرواتي قد ارتكب أيا من حوادث العدوان على المرأة وإيذائها. وردا على ذلك، أشارت ممثلة كرواتيا الى أن الجيش الكرواتي منظم للدفاع عن البلد ضد "العدوان الصربي الوحشي" بل إنه لم يكن، في البداية، مسلحا على النحو الملائم. وقالت إن من الممكن أن يكون الجيش الكرواتي قد ارتكب حوادث اغتصاب غير أنه لم يستخدم الاغتصاب قط كأداة من أدوات التطهير الإثني. وستجري مقاضاة الجنود الكرواتيين الذين ارتكبوا أي حوادث اغتصاب مؤكدة، وذلك بمقتضى القانون الكرواتي.

١٤ - وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء عدم وجود أجهزة وطنية للنهوض بالمرأة ولحماية حقوق الإنسان الخاصة بها. وأعربوا عن إدراكهم للظروف الصعبة للغاية التي تشهدها كرواتيا غير أنهم أكدوا على أن الأجهزة الوطنية الخاصة بالمرأة مهمة للغاية ويمكن أن تكون ذات عون كبير جدا للمرأة في هذه الأوقات ذات الظروف الصعبة. ومع النزوع الى تكرار معاملة المرأة كمواطن من الدرجة الثانية، فإنها في حاجة الى من يتكلم بالنيابة عنها للدفاع عن حقوقها وللتعبير عن احتياجاتها الخاصة.

١٥ - وفيما يتعلق بالأشخاص المفقودين الذين ذكروا في التقرير، فقد ذكرت عضوة من الأعضاء أنها تقدر كون حكومة كرواتيا على اتصال بالفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للجنة حقوق الإنسان. واقترحت أن تقوم الحكومة بالاتصال بالمقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة.

١٦ - وطرحت أسئلة بشأن البرنامج الشامل لحماية ضحايا الحرب ونجدتهم الذي بدأته الحكومة الكرواتية في عام ١٩٩٣. وعلقت عضوة من اللجنة على ذلك فقالت إن عجز البرنامج عن تدبير التمويل الضروري أمر غير مفهوم. وقالت إنها تعلم شخصيا أن هناك أموالا متاحة في ألمانيا لتمويل مثل هذه البرامج في مناطق النزاع المسلح في يوغوسلافيا السابقة. وأرادت معرفة: (أ) من هو القائم بتنسيق الجهود الرامية الى الحصول على التمويل لهذا البرنامج؛ (ب) هل هو الحكومة أم المنظمات غير الحكومية؛ (ج) ولماذا لم تنجح الجهود التي بذلوها؛ و (د) ما إذا كان عدم النجاح راجعا الى البيروقراطية المفرطة. وردا على ذلك، ذكرت ممثلة كرواتيا أن البرنامج هو عبارة عن جهد شامل يرمي الى مساعدة جميع ضحايا الحرب. وقالت إن معونات وموارد كبيرة خصصت لكرواتيا لغرض حل شتى مشاكل اللاجئين والمشردين. وتستخدم أكبر نسبة من هذه المعونات والموارد لتغطية احتياجاتهم الأساسية الواسعة النطاق كالإسكان والأغذية والتعليم المدرسي والرعاية الصحية. وقد جرى خلال السنة الماضية إنفاق نحو ٠٠٠ ٢٠٠ ٢٤ دولار على توفير الرعاية الصحية للاجئين. ورغم أن هذا البرنامج لا يتلقى دعما ماليا مباشرا، فإن المساعدة المقدمة الى الضحايا من النساء وغيرهن من الأشخاص الذين يعانون نتيجة للحرب تأتي من الأموال العادية التي تحصل عليها الحكومة الكرواتية.

١٧ - وبعد أن أعربت عضوة من اللجنة، عن قلقها إزاء إساءة معاملة المرأة واغتصابها أثناء الحرب في كرواتيا، وعلقت على دور المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية فيما يتعلق بالحالة الراهنة للمرأة في كرواتيا وفي الجمهوريات المجاورة. وأرادت معرفة المنظمات النسائية الموجودة في كرواتيا والكيفية التي تتعاون بها هذه المنظمات مع المنظمات غير الحكومية الدولية. وأرادت أيضا معرفة المنظمات غير الحكومية الدولية التي زارت كرواتيا. وطلبت من الممثلة أن تذكر على وجه التحديد نوع المساعدة التي تريد حكومتها من اللجنة أن تقدمها. وفيما يتعلق باشتراك المنظمات غير الحكومية، قالت ممثلة كرواتيا إن حكومتها تقدر ما تقدمه هذه المنظمات من مساعدة وما تبذله من جهود لتقديم العون لضحايا الحرب.

١٨ - وأشاد عدة من أعضاء اللجنة بحكومة كرواتيا لجهودها المبذولة في تقديم المعلومات عن حالة المرأة في ذلك البلد. وأدنوا الاغتصاب الجماعي وشجبوا استخدامه كسلاح من أسلحة التطهير الإثني. وحثوا

الحكومة على التماس السبل السلمية لحل النزاع العسكري. غير أنهم ذكروا أيضا أن السلم ليس هو مجرد غياب الحرب، بل هو أيضا توفير العدالة الاجتماعية للجميع. وطالبوا بمعاقبة مرتكبي هذه الحوادث وأردوا معرفة ما جرى القيام به في هذا الصدد وما إذا كانت الشكاوى قد إحيلت الى المحكمة الدولية المنشأة حديثا والكيفية التي يجري بها إشراك المرأة في هذه العملية. وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء آثار الحرب على الأطفال وأردوا معرفة ما إذا كان التعليم متاحا للأطفال بشكل متواصل والكيفية التي أظهرت بها الحرب والجرائم المرتكبة في هذا السياق في المناهج الدراسية.

١٩ - ولاحظ الأعضاء أن تقرير ممثلة كرواتيا يسجل أثر الحرب حسب نوع الجنس. ويحدد هذا الأثر تحديدا صحيحا. وعلقوا على الآثار الإيجابية لكسر جدار الصمت والسماح للمرأة بأن تتحدث عن الجرائم المرتكبة ضدها. واستشهدت عضوة من الأعضاء بالوثيقة التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والتي تُعرف اغتصاب المرأة أثناء الحرب بأنه "جريمة الحرب". وذكرت أن تقرير اليونسكو يؤكد على ضرورة "تحديد المذنب وتسجيل الجريمة في القانون" وأرادت من ممثلة كرواتيا أن ترد على ذلك. وأرادت أيضا معرفة ما جرى عمله، إن وجد، لمنح المرأة التي عانت من الاغتصاب ومن أشكال الايذاء الأخرى التعويض المالي عن معاناتها.

٢٠ - وردا على أسئلة تتعلق بمعاقبة مرتكبي جرائم الحرب، ذكرت ممثلة كرواتيا أن حكومتها قد أنشأت لجنة بشأن جرائم الحرب تقوم بجمع البيانات والأدلة المتعلقة بجرائم الحرب. وقد أنشئت المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في اقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ وبدأ عملها توا. وتتعاون حكومة كرواتيا تعاونا كاملا مع المحكمة وقد أحالت فعلا إليها البيانات التي جمعتها. غير أن تقديم مرتكبي هذه الجرائم للمحاكمة يقتضي الدعم والتعاون الكاملين من المجتمع الدولي.

٢١ - وطرح أعضاء اللجنة أسئلة تتعلق بإعادة دمج ضحايا الإيذاء الجنسي وغيره من أشكال الإيذاء المعاملة في المجتمع. وأعرب عن القلق إزاء الأثر الذي تخلفه هذه الأحداث في صغريات الفتيات اللائي قد يحتجن إلى مساعدة في مجال الطب النفسي والى غيرها من أشكال المساعدة لفترة ما من الوقت. وحث أعضاء اللجنة حكومة كرواتيا على متابعة الضحايا على أساس كل حالة على حدة.

٢٢ - وعلقت عضوة من الأعضاء على ذلك فقالت إن المرأة في كرواتيا كانت تستخدم فيما مضى كأداة من أدوات الحرب. وقالت إن الوقت قد حان لأن تصبح المرأة في ذلك البلد بمثابة قلب "جهاز السلم". وحثت الحكومة على بدء الحوار بشأن السلم وأعربت عن أملها في التوصل إلى حل سلمي قريبا.

٢٣ - وأشاد أعضاء اللجنة بحكومة كرواتيا لجهودها المبذولة لمد النساء اللائي عانين بوصفهن من ضحايا الحرب بالمساعدة والرعاية الصحية والعلاج النفسي. وأثارت عضوة من الأعضاء مسألة إمكانية انتشار

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بين النساء اللاتي تعرضن للإيذاء والأثر المدمر الذي سيترتب على ذلك على البلد ونسائه. وأرادت معرفة ما إذا كانت هناك أية معلومات متاحة عن حجم هذا المرض يمكن إحالتها إلى أعضاء اللجنة الذين يرغبون في الاطلاع عليها.

٢٤ - وردا على السؤال المتعلق بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ذكرت ممثلة كرواتيا أنه قد جرى جمع معلومات وسيجري عرضها في التقرير اللاحق. وقالت أيضا إن حكومتها قد اضطلعت ببرنامج شامل لمكافحة انتشار المرض.

٢٥ - وأشاد أعضاء اللجنة بحكومة كرواتيا لجهودها المبذولة في تقديم الرعاية والحماية للاجئين والمشردين في اقليم كرواتيا، وأرادوا معرفة عدد الأطفال بين السكان المشردين وما إذا كانوا يتلقون الرعاية الكافية. وأرادوا أيضا معرفة ما إذا كانت المساعدة الطبية متاحة لهم والكيفية التي يجري بها إعدادهم لإعادة دمجهم في حياة المجتمع بعد صدمة الحرب.

٢٦ - وفي معرض الإشارة إلى مشاكل اللاجئين ومن يعولونهم، ذكرت ممثلة كرواتيا أن اللاجئات يحصلن على دعم مالي يزيد إذا كان لديهن أطفال. ولهن أيضا الحق الكامل في الحصول على الرعاية الصحية الأولية والتعليم في كرواتيا في الحصول على الرعاية الصحية الثانوية في حالة حدوث مشاكل مهددة للحياة، وذلك بلا مقابل. وتسعى حكومة كرواتيا إلى مساعدة الأشخاص المعوقين من جراء الحرب وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا من النساء.

٢٧ - وأعرب عن القلق إزاء تدني مستوى مشاركة المرأة الكرواتية في العملية السياسية. وذكر أن المرأة، بوصفها من الركائز الأساسية التي يقوم عليها السلم، ينبغي أن تكون في الصدارة على كل مستويات اتخاذ القرار. ولذا ينبغي تشجيعها على المشاركة في العملية السياسية بصورة أكثر نشاطا. وردا على ذلك، ذكرت ممثلة كرواتيا أن المرأة تشارك في بلدها في عملية اتخاذ القرار، وإن كان ذلك يجري بصورة غير كافية إلى حد ما. واستشهدت ببعض التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بالسلطة القضائية وأحالت أعضاء اللجنة إلى التقرير الأول للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذه المسألة. وأكدت على أن سبب تدني مستوى مشاركة المرأة في اتخاذ القرار هو الحرب ونتائجها. وأكدت على أن المرأة في كرواتيا لها الحق في المشاركة في اتخاذ القرار على جميع المستويات وهو حق يقره الدستور ومنصوص عليه في القانون.

٢٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن المرأة تستخدم كسلاح من أسلحة الحرب طوال فترة احتدام الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وينبغي أن تستخدم المرأة هذه الخبرة المشتركة لبدء إقرار السلم. وحثت اللجنة نساء كرواتيا ونساء المناطق الأخرى التي عانت من الحرب على جمع جهودهن في سعيهن لحل سلمي للنزاع المسلح.

٢٩ - وشكرت ممثلة كرواتيا أعضاء اللجنة لاهتمامهم بحالة المرأة في كرواتيا ولتضامنهم مع ضحايا الحرب.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/48/38)، الفرع باء من الفصل الأول.

- - - - -